

Distr.: General
12 May 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إليكم من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتتعلق بنتائج مؤتمر القمة الثاني للبلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية، الذي عقد في الدوحة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وبالإضافة إلى ذلك، تجدون طيه، نسخة من إعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر القمة (انظر الضميمة).

ووفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أكون ممتنا لو تفضلتم بترتيب تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الأمن.

(توقيع) يحيى محصاني

السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أتشرف بأن أرفق لكم مع هذا نسخة ورقية وأخرى ممغنطة من "إعلان الدوحة" (الوثيقة رقم M141/(09/03)06-D(0177) الصادر عن القمة الثنائية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والتي انعقدت في الدوحة يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ بعد انعقاد القمة العربية.

وكما تعلمون، فإن تلك الوثيقة تتضمن عددا من القرارات الهامة التي تتناول الموقف العربي الأمريكي الجنوبي إزاء أبرز القضايا في العالم العربي ودول أمريكا الجنوبية، وخاصة المتعلقة بالقضايا الفلسطينية والتراع العربي الإسرائيلي، وتطورات الأوضاع في السودان والعراق والصومال ولبنان، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وعددا آخر من القرارات ذات الأهمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والعلمية والتكنولوجية.

وفي هذا الإطار، أكدت القمة على أهمية مواصلة العمل لبناء علاقات كثيفة بين المنطقتين من شأنها المساهمة في هيكلة علاقات دولية أكثر عدالة وإنصاف، وإنشاء إطار جديد للتعاون الدولي أساسه التكافؤ والمساواة، كما أكدت أيضا على أن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العالم يتطلب التعاون على أسس الالتزام بالصكوك متعددة الأطراف، واحترام القانون الدولي، ومراعاة حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والالتزام الكامل باحترام مبادئ سيادة الدول ووحدة أراضيها والتسوية السلمية لكافة النزاعات الدولية وخاصة النزاعات والقضايا الإقليمية والثنائية وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بالتطبيق الكامل لكل قرارات الأمم المتحدة دون انتقاء.

وأنتهز هذه المناسبة لأؤكد لكم حرصي على مواصلة التشاور والتنسيق معكم حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما أرجو التفضل بتوزيع الإعلان كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

كما أعرب لكم عن تقديري البالغ لجهودكم المخلصة لتحقيق السلم والأمن والتنمية في العالم.

(توقيع) عمرو موسى

الأمين العام

الضميمة

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

إعلان الدوحة

نحن قادة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية مجتمعون في قمتنا الثانية المنعقدة في الدوحة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتنفيذا لما تقرر في قمتنا الأولى التي انعقدت في برازيليا في ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، بدعوة من فخامة السيد لويس ايناسيو لولا دا سيلفا رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية الذي شارك في رئاسة القمة مع فخامة السيد عبد العزيز بو تفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باعتباره رئيس القمة العربية، وحرصا منا على مواصلة العمل على تعزيز العلاقات العربية الأمريكية الجنوبية والاستفادة من فرصها المتاحة، وتنسيقا للجهود بين المجموعتين لإقامة تجمع قوي يمكن من خلاله تبادل المنافع وحماية المصالح المشتركة في إطار علاقات بناءة متينة تتفق على ما يلي:

أولا - تمهيد:

١ - الإعراب عن ارتياحنا لتطور العلاقات بين الإقليمين والحوار المكثف الذي تحقق منذ مؤتمر القمة الأول للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والذي شكل إطاراً راسخاً للتعاون في المجالات الرئيسية، ولا سيما الاجتماعات المشتركة للوزراء في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية المسؤولين عن الثقافة، والشئون الاقتصادية، والشئون البيئية، والشئون الاجتماعية، والموارد المائية ومكافحة التصحر، والتي وضعت الخطوط العريضة لخطط العمل التي تشكل أساساً للتعاون فيما بين الإقليمين.

٢ - الإعراب عن قناعتنا بأهمية التعاون جنوب - جنوب كآلية فعالة لتعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات في المجالات ذات الصلة مثل التنمية والابتكار ومكافحة الفقر، والإعراب أيضاً عن قناعتنا بأهمية تعزيز التعاون ثلاثي الأطراف الذي يسمح للمانحين بتعزيز برامج ومبادرات التعاون الجنوب - جنوب.

٣ - إعادة التأكيد على ضرورة بناء علاقات كثيفة ودينامية بين الإقليمين من شأنها المساهمة في هيكلة علاقات دولية أكثر عدالة وإنصاف، وإنشاء إطار جديد للتعاون الدولي أساسه التكافؤ والمساواة، بما يسمح لأطرافه الاستفادة من المبادرات المتفق عليها بما يوفر أساساً لإيجاد فضاء للشراكة بين الإقليمين.

٤ - التأكيد على أنه من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العالم فإن التعاون بين الإقليمين ينبغي أن يقوم على أساس الالتزام بالصكوك متعددة الأطراف، واحترام القانون الدولي، ومراعاة حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وإعادة التأكيد على التزامنا الكامل باحترام مبادئ سيادة الدول ووحدة أراضيها والتسوية السلمية لكافة النزاعات الدولية وخاصة النزاعات والقضايا الإقليمية والثنائية وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والتزامنا بالتطبيق الكامل لكل قرارات الأمم المتحدة دون انتقاء.

ثانياً - التنسيق في المجال السياسي:

٥ - التأكيد مجدداً على الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ووفقاً للقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، ورقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ فضلاً عن مرجعية مدريد و”مبادرة السلام العربية” التي أقرتها قمة بيروت في (٢٠٠٢) وأكدها قمة الرياض في (٢٠٠٧) وقمة دمشق في (٢٠٠٨)، التي تكفل تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة. وإبراز أهمية التطبيق الكامل ”لخريطة الطريق”. والتأكيد على الحاجة إلى تجسيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ لسنة ٢٠٠٣، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية، وإزالة المستوطنات ومن ضمنها مستوطنات القدس الشرقية. والأخذ في الاعتبار الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن ”العواقب القانونية لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة”، ومطالبة كافة الأطراف المعنية بالالتزام بالرأي الاستشاري.

الإعراب عن احترام الشرعية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وتأمين جهوده مع كافة الأطراف الفلسطينية والعربية لتحقيق المصالحة الوطنية، التأكيد على إنجاح الحوار الفلسطيني وأيضاً التعبير عن احترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي المنتخب.

تأمين الجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية للتوصل لوقف لإطلاق النار في قطاع غزة، والسعي لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وكذا الترحيب بنتائج مؤتمر شرم الشيخ للمانحين الذي عقدته كل من جمهورية مصر العربية ومملكة النرويج في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة، واستئناف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

شجب العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والتي نتج عنها آلاف الضحايا المدنيين الفلسطينيين وتدمير البنية التحتية وكذلك المؤسسات الخاصة والعامة. والدعوة إلى إعادة الفتح الفوري لكافة المعابر بين غزة وإسرائيل ورفع الحصار، كي يتسنى إدخال المواد والخدمات الأساسية، ومن ضمنها الوقود، بشكل متواصل، بهدف منع مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وإعادة التأكيد على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦ - التأكيد مجدداً على الحاجة إلى احترام وحدة وحرية وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شئونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بحرية، والإدانة بشدة لكل أعمال الإرهاب والعنف التي تؤثر خاصة على الشعب العراقي. والتأكيد مجدداً على الحاجة إلى تحقيق المصالحة الوطنية في العراق ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في هذا الصدد، وفي تحقيق الأمن والاستقرار. وأيضاً تأييد جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) وجهود الأطراف السياسية الوطنية العراقية الملتزمة بهذا المسار. وكذلك دعم جهود جامعة الدول العربية لهذا الغرض ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ التزاماته فيما يخص ديون العراق، وتقديم المساعدات اللازمة لعملية إعادة بناء مؤسساته وبنية التحتية، خاصة بعدما شهد العراق من تقدم على الصعيدين السياسي والأمني خصوصاً منذ تطبيق الخطة الأمنية والتقدم الحاصل في العملية الديمقراطية.

٧ - الإعراب عن القلق الشديد بسبب العقوبات المفروضة من طرف واحد على سورية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن "قانون محاسبة سورية" ينتهك مبادئ القانون الدولي ويشكل خرقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويمثل بذلك سابقة خطيرة في التعامل مع الدول المستقلة. التأكيد على أن التفاعل وليس العزلة هي الطريقة الأكثر فاعلية لتعزيز الحوار والتفاهم بين الدول وأن الإجراءات الأحادية الجانب المستوحاة من قانون محاسبة سوريا، تمثل عبئاً غير مبرر على الاقتصاد والشعب السوري.

٨ - دعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى الرد الإيجابي على مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي^(١).

(١) تتحفظ فنزويلا والإكوادور على هذه الفقرة.

٩ - الترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي لحل أزمة دارفور والإعراب عن التأييد للجنة دارفور برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر ومعالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي السيد جون بينج رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وفي هذا الصدد الإعراب عن التقدير للدعم الإقليمي والدولي للمبادرة، ودعوة كافة الفصائل السودانية إلى التجاوب الإيجابي مع المبادرة لضمان نجاحها. والترحيب باتفاق حسن النوايا وبناء الثقة الذي وقعته الحكومة السودانية مع حركة العدل والمساواة يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لتحقيق بداية عملية لإنهاء الصراع في إقليم دارفور. والدعوة إلى حل عاجل لأزمة دارفور والتشديد على أولوية بناء السلام. وإدراك أهمية دور العملية المهيمنة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في هذا الصدد. وإبراز أيضاً أهمية احترام حقوق الإنسان في دارفور. ودعوة جميع الأطراف للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل التأكيد على احترام القانون الإنساني الدولي.

١٠ - الترحيب باتفاق الدوحة بشأن لبنان برعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وبجهود اللجنة العربية التي أنشئت بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية، والتعبير عن دعمنا لفخامة الرئيس ميشال سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية، في جهوده الآيلة إلى تعزيز الاستقرار في لبنان عبر الحوار والتوافق، وإدراك الدور الهام لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL) والدعوة إلى التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١، وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية للقرار، وإعادة تأكيد الدعم الكامل لسيادة لبنان ووحدته الوطنية ووحدة أراضيه وفقاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

١١ - التأكيد مجدداً على وحدة الصومال وسيادته ووحدة أراضيه واستقراره وتحديد الدعم لعملية المصالحة الوطنية الصومالية التي انعقدت في جيبوتي تحت رعاية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. والترحيب بانتخاب شيخ شريف أحمد رئيساً لجمهورية الصومال وأدائه اليمين الدستورية أمام البرلمان الصومالي، ودعوة المجتمع الدولي لمساندة الرئيس الصومالي المنتخب في جهوده لتحقيق المصالحة الوطنية والإعراب عن الدعم لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM).

١٢ - التأكيد على أن الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط يتطلب إخلاء المنطقة برمتها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وفي هذا الإطار دعوة كل الأطراف المعنية بتأييد من المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عملية وعاجلة لإقامة منطقة خالية

من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والتأكيد على أهمية انضمام كل دول المنطقة بدون استثناء إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف تحقيق الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط. وكذلك الإعراب عن دعمهم للمبادرة العربية التي تدعو إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٣ - التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز مكافحة تهريب المخدرات وما يترتب عليها، والاتجار في البشر، والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والجريمة الدولية المنظمة، وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

١٤ - إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين أو عرق أو ثقافة معينة، والتشديد على ضرورة التصدي للإرهاب، وذلك من خلال تعاون دولي نشط وكفاء ضمن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، على أساس من الاحترام لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام الصارم بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. والتأكيد مجدداً على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير القدرات للأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لدراسة هذه الظاهرة، ووضع تعريف لظاهرة الإرهاب. والأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة العربية السعودية بمدينة الرياض خلال الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والتي تشكل منهجية شاملة للتصدي لظاهرة الإرهاب، ويدعمون اقتراح خدام الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

١٥ - التأكيد مجدداً على رفضهم للاحتلال الأجنبي، والاعتراف بحق الدول والشعوب في مقاومته، وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

١٦ - دعوة الدول التي تمتلك أسلحة نووية أن تفي بصدق بالتزاماتها فيما يتعلق بترع السلاح النووي، كما ورد في المادة السادسة من اتفاقية حظر الانتشار النووي، والتأكيد مجدداً على أن حظر الانتشار ونزع السلاح يمثلان أساسين متوافقين من اتفاقية حظر الانتشار النووي، التي يعتمد المجتمع الدولي في تطبيقها على الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة. و الإشارة في هذا الصدد، إلى أهمية التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المحافل الدولية بالنسبة للقضايا المتعلقة بترع السلاح.

١٧ - الإعراب عن الارتياح للتطورات الأخيرة في إضفاء الطابع المؤسسي على اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) الذي نعتبره فاعلاً هاماً في سياق القمة العربية الأمريكية الجنوبية بعد موافقة رؤساء الدول على الاتفاقية التأسيسية للاتحاد بوصفها تعبيراً عن تطلع شعوب أمريكا الجنوبية للوحدة.

١٨ - التأكيد على الأهمية الجوهرية التي تمنحها حكوماتنا لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وشموليتها وعدم قابليتها للتجزئة وتوافقيتها مما يشكل حجر الزاوية للديمقراطية وعناصر رئيسية لبناء مجتمعات أكثر عدالة.

١٩ - الترحيب بالاحتفال بالعيد المئوي الثاني لاستقلال دول أمريكا الجنوبية وهو الاحتفال الذي بدأ في ٢٠٠٨ وسوف يستمر لمدة خمسة عشر عاماً.

٢٠ - دعوة جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى استئناف المفاوضات ، في أسرع وقت ممكن، من أجل إيجاد حل سلمي ونهائي للتراع على السيادة، والمشار إليه بـ "مسألة جزر المالفيناس/الفولكلاند"، بما يتفق والكثير من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والتأكيد مجدداً على أن الدعوة إلى اعتبار جزر المالفيناس، وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية كبلدان أو أراضي يمكن أن يطبق عليها الجزء الرابع من معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية - التي سيتغير اسمها إلى معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي - وكذلك قرارات الاتحاد الأوروبي عن الروابط فيما وراء البحار، أمراً لا يتفق وحقيقة أن هناك نزاعاً على السيادة على هذه الجزر.

٢١ - التذكير بأن الأمم المتحدة، كي تقوم بالدور المنوط بها، بحاجة إلى إصلاح شامل واسع النطاق، وبوجه خاص فيما يتعلق بالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجعل هذه الأجهزة أكثر كفاءة وديمقراطية وشفافية وأكثر تمثيلاً وفقاً لما تتطلبه طبيعتها ووظائفها والغاية من إنشائها.

٢٢ - التأكيد على التزامنا للنظام المتعدد الأطراف كوسيلة فاعلة للمساهمة في حل مشكلة الجوع والفقر، وبهذا المعنى، دعوة الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها لتعبئة مواردها المتعهد بها في المؤتمر رفيع المستوى للأمن الغذائي المنعقد في مقر منظمة الغذاء العالمية حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كذلك التشديد على التزامنا بتقوية لجنة الأمن الغذائي العالمي كمنتدى متعدد الأطراف حيث يمكن لجميع الدول أن تجد بدائل لحل مشكلة الأمن الغذائي.

٢٣ - الترحيب بانتهاء سوء التفاهم ما بين مملكة البحرين والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الادعاءات التي تؤثر على سيادة واستقلال ووحدة أراضي البحرين، والأخذ علماً بارتياح الضمانات التي قدمتها الحكومة الإيرانية فيما يخص احترامها لاستقلال وسيادة مملكة البحرين،

مؤكدّة على عدم التدخل الإيراني في شئونها الداخلية، وتأكيد الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية على موقفها الداعم لاستقلال وسيادة مملكة البحرين.

ثالثاً – التعاون في المجال الثقافي:

٢٤ - الملاحظة بارتياح، الخطوات التي اتخذت - منذ إعلان برازيليا - فيما يتعلق بالتعاون الثقافي. وإعادة التأكيد، في هذا الصدد، على أهمية الاجتماع الأول لوزراء الثقافة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، الذي انعقد في الجزائر عام ٢٠٠٦، والذي وضع الخطوط العريضة المشتركة للسياسات والأولويات من أجل التعاون الثقافي، ودعوة جميع الدول الأعضاء في القمة العربية الأمريكية الجنوبية للمشاركة في الاجتماع الثاني لوزراء الثقافة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢٥ - الملاحظة بارتياح خاص النتائج الأولى للتعاون الثقافي فيما بين الإقليمين، والتي يمكن أن نلقي الضوء فيها على ما يلي:

(أ) تطور إنشاء المكتبة العربية الأمريكية الجنوبية في الجزائر. ونعرب أيضاً عن بالغ ارتياحنا للرعاية الكبيرة التي وفرتها الجزائر لهذا المشروع، حيث خصصت لبنائه قطعة من الأرض تزيد مساحتها عن ثلاثة هكتارات. ونؤيد في هذا المقام أيضاً، المقترحات الصائبة لاجتماع الخبراء المعقود في الدوحة خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لا سيما فيما يتعلق بموضوع مساهمات الدول في تسيير هذا الانحاز الثقافي الهام، بالإضافة إلى إنشاء الفرع المحلي للمكتبة العربية - الأمريكية الجنوبية/البرازيل للموقع على الإنترنت www.bibliaspa.com.br الذي يقدم محتوى أدبيا بصريا وسمعيًا عن ثقافات كلا الإقليمين، والإعراب عن الحاجة إلى التعرف على الجمهور ومركز النشاط الذي ينبغي أن توجه له المكتبة، والتأكيد على أن الموافقة على النظام الأساسي للمكتبة العربية - الأمريكية الجنوبية جاء نتيجة لبناء مستمر لتوافق الآراء فيما بين جميع الأطراف، والإيمان بأن هذه المؤسسة سوف تعزز ثقافات كلا الإقليمين في الدول الأعضاء، وتعزز التعاون والتبادل الثقافي، فضلاً عن إتاحة السبل لتنظيم أنشطة ثقافية وعلمية، وحماية تراث كلا الإقليمين، وامتياز ومنح وتبادل الإنتاج الفكري، ووضع أساس مكتبي لصناديق المعامل والوثائق، والذي يشكل جسراً واقعياً فيما بين الشعوب، والإيمان أيضاً بأنه من أجل تحقيق هذه الأهداف الهامة، يكون من الأمور التي تساعد على ذلك أن يجري تحديد المستفيدين المحتملين من المكتبة العربية الأمريكية الجنوبية لتعزيز طابعها متعدد اللغات؛

(ب) الخطوات التي اتخذت، منذ إعلان برازيليا، بشأن مشروع إحداث معهد الدراسات والأبحاث حول أمريكا الجنوبية الذي تعهدت المملكة المغربية باستضافته والذي تقرر أن يكون مقره بمدينة طنجة. كما يسجلون بارتياح العناية التي أولتها المملكة المغربية للمشروع، إذ خصصت لبنائه قطعة أرض مساحتها هكتاران وأعدت تصميمًا أوليًا يوضح مختلف مرافقه وأجهزته، علما أن هذا التصميم تم تقديمه والمصادقة عليه في اجتماع كبار المسؤولين في وزارات خارجية الدول العربية والجنوب أمريكية، الذي انعقد بالدوحة، قطر، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والتأكيد على الدور الحيوي المنتظر أن يقوم به المعهد في تعزيز تطوير التفاعل الحضاري بين الإقليمين عبر تنمية الدراسات في مختلف المجالات وكذلك وحدات البحث المختلطة وتشجيع الإنتاجات الأكاديمية المشتركة مع حث الدول على تقديم مساهماتها الطوعية بشكل يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا المعهد؛

(ج) نشر المكتبة العربية الأمريكية الجنوبية/البرازيل كتاب "مسلية الغريب لكل أمر عجيب، دراسة تحليلية عن رحلة الإمام البغدادي" للأستاذ باولو فرح، باللغة العربية ولغات أخرى، وبدعم من المكتبات الوطنية للجزائر والبرازيل وفنزويلا، وسوف تضاف كتب أخرى لقائمة أعمال الإقليميين والتي سيجري ترجمتها ونشرها؛

(د) إقامة معرض تصويري متنقل لتأثير العرب في أمريكا الجنوبية ("أمريك")، فضلا عن عروض للأفلام العربية في دول أمريكا الجنوبية وأفلام أمريكية جنوبية في الدول العربية؛

(هـ) نظمت ندوة "التأثير العربي على الثقافة الأمريكية" التي عقدت في ريو دي جانيرو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من قبل المكتبة العربية الأمريكية الجنوبية/البرازيل بالاشتراك مع أمانة المنظمة الإيروأمريكية والدار العربية.

٢٦ - التأكيد على أهمية التفاعل الثقافي فيما بين الشعوب لإثراء الحضارة البشرية. والإعراب عن الاستعداد لمواصلة مناقشة السياسات والأعمال الثقافية لتعزيز التعرف على الثقافات العربية والأمريكية الجنوبية وعلاوة على ذلك، إدراك أن القمة العربية الأمريكية الجنوبية تتيح فرصة فريدة لبناء الجسور بين شعوب كلا الإقليمين وخلق مساحة مشتركة للحوار والتبادل والتفاعل.

٢٧ - الإعراب عن التقدير، بصفة خاصة، للدور الإيجابي لمواطني أمريكا الجنوبية المتحدرين من أصول عربية والمواطنين العرب المتحدرين من أصول أمريكية الجنوبية في تعزيز العلاقات بين الإقليميين.

٢٨ - التأكيد على أهمية الحوار حول مسألة التنوع الثقافي من أجل تشجيع الحوار بين الثقافات، واعتبار أن تبادل التجارب الثقافية والسياسات الرامية إلى تحديد ومناقشة الأفكار والنظريات والمفاهيم حول الموضوع تشكل تطوراً إيجابياً.

٢٩ - اعتبار أن تحليل المظاهر الثقافية لكل إقليم، هو الأمر اللازم لفهمها وتنفيذ السياسات لتعزيزها وحمايتها، سواء في جوانبها المادية أو غير المادية، لا ينبغي فصله عن الظواهر الاجتماعية.

٣٠ - تشجيع المشاركة الفعالة في الاجتماع الثاني لوزراء ثقافة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، في ريو دي جانيرو (٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩)، من أجل تعزيز الروابط الثقافية وضمان متابعة جميع المشروعات الجاري تنفيذها.

٣١ - الأخذ علماً بعقد ندوة لتبادل المعلومات عن الاستخدامات التاريخية والتقليدية لورقة الكوكا، في كوتشابامبا، بوليفيا، عام ٢٠٠٩.

٣٢ - التأكيد على أهمية تبادل المعلومات في مجال اقتصاد الثقافة، بهدف التعرف على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة الثقافية في التنمية المستدامة لجميع الدول المشاركة. وإعادة التأكيد على الهدف من تقوية التعاون في مجالات التراث المشترك المادي وغير المادي، مع التركيز على الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي وحماية التراث غير المادي.

٣٣ - الأخذ علماً بأن ترشيح السيد فاروق حسني وزير الثقافة المصري لمنصب مدير عام اليونسكو قد حظي بدعم جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.

٣٤ - الترحيب بإسهامات جمهورية بيرو في تعزيز التعاون الثقافي المشترك بنشر الكتب التالية: "أصول الأمازون" باللغة الأسبانية و "الأندلس في بيرو" باللغة الفرنسية.

رابعاً - التعاون في مجال حوار الحضارات:

٣٥ - الإعراب عن الحاجة لاحترام التنوع الثقافي والديني والحضاري الذي يميز التراث البشري المشترك والتشديد على أن حرية المعتقد تشكل أحد الحقوق الأساسية التي يجب أن تحترم ولا يجب أن تكون عرضة للتفرقة من أي نوع.

٣٦ - التعبير عن القلق إزاء تصاعد أشكال الإساءة المتعمدة ضد الأديان ورموزها ومعتقداتها، ودعوة أعضاء المجتمع الدولي لتنفيذ واجباتهم وفقاً لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بخاصة التصدي للكرهية المبنية على العقيدة الدينية، مع الحفاظ على حق كل فرد في

حرية الفكر والرأي والمعتقد والديانة دون تمييز من أي نوع. والتأكيد على أن احترام جميع الأديان هو عنصر أساسي لخلق بيئة تتيح التطبيق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣٧ - التأكيد مجدداً على الالتزام الواضح بدعم فضاءات دولية جديدة للحوار الثقافي طبقاً لإعلان برازيليا، والذي نتعهد بموجبه بتعزيز الثقة والتفاهم المتبادل من أجل تعايش سلمي فيما بين الأمم، إدراكاً منا لأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية في عالم تسوده العولمة. واعتبار أنه من الخيارات شديدة الإيجابية العمل من أجل تعزيز التفاهم بين شعوب كلا الإقليمين وإدراك التنوع الثقافي. وفي هذا الصدد الترحيب بمساهمة جمهورية الأرجنتين بوصفها القائمة على تنظيم الندوة الإقليمية عن "المرأة وتحالف الحضارات، الفرص والتحديات"، والتي عقدت في بيونس آيريس في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في إطار تحالف الحضارات.

٣٨ - التأكيد على حرص الجانبين على دعم كافة المبادرات الرامية لإقامة الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان والشعوب عامة، والتعاون مع مبادرة تحالف الحضارات التابعة للأمم المتحدة وذلك بشكل خاص لخلق جسور للاتصال البناء وتبادل المعلومات والفهم الأعمق لمختلف القضايا العالمية. وفي هذا السياق، ترحب جامعة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بإقامة المنتدى العالمي الثاني لتحالف الحضارات المزمع عقده يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في مدينة اسطنبول بتركيا، كما ترحب بطلب حكومة البرازيل لاستضافة المنتدى الثالث خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ بالبرازيل.

٣٩ - الإعراب عن التقدير لمبادرة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في رعاية الحوار بين الأديان والثقافات العالمية، والتأكيد على المبادرات الهامة في هذا الشأن ومن ضمنها "نداء مكة لحوار الأديان" ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و "إعلان مدريد" الصادر عن المؤتمر العالمي للحوار ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ والاجتماع رفيع المستوى للجمعية العمومية للأمم المتحدة ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٤٠ - الاتفاق على أهمية عقد ندوة حول "الحوار بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية".

٤١ - تقييم وتحليل نتيجة المنتدى الأول للأمم المتحدة عن تحالف الثقافات والمبادرات الأخرى ذات العلاقة، مثل الاتفاقية حول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واللجنة عن وضع المرأة (CSW)، وذلك من أجل وضع برامج وسياسات ملائمة.

خامساً - التعاون في المجال الاقتصادي:

٤٢ - النظر بارتياح إلى انعقاد الاجتماعين المشتركين للوزراء المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في كيتو في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والرباط في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، والذي أسفر عن "خطة عمل الرباط" باعتبارها خريطة طريق للإقليمين بهدف تحقيق مزيد من التكامل والتعاون. والإعراب عن ارتياحنا لما جرى تنفيذه من خطة الرباط والدعوة إلى استكمالها، وخاصة في مجالات الطاقة، والتعدين، والسياحة، والنقل، والتمويل وأسواق المال.

٤٣ - التأكيد مجدداً على أن السلم والأمن والاستقرار في منطقتينا يشكلان الركيزة الأساسية لدفع الازدهار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٤ - الترحيب بنتائج القمة العربية الاقتصادية الإنمائية والاجتماعية التي عقدت في دولة الكويت خلال الفترة من ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والتي من شأنها تعزيز التعاون بين الإقليمين، وكذلك الترحيب بالمبادرة الإنمائية لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بتوفير موارد مالية لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، برأس مال قدره ملياري دولار وتعهد دولة الكويت بالمساهمة بخمسمائة مليون دولار من رأس المال.

٤٥ - الإعراب عن القلق بشأن الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وكيفية الحفاظ على مصالحنا في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، من الأهمية الإشارة إلى الآثار السلبية لتلك الأزمة على الدول ذات الاقتصادات الضعيفة والصغيرة أو الأقل تقدماً وبالأخص على الدول الحبيسة. والتأكيد على الحاجة إلى إنشاء نظام مالي دولي، يمنع المضاربات المالية و يضع في الاعتبار القواعد الملائمة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون إنشاء هذه المنظومة المالية الجديدة متوافقاً مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب استخدام أدوات التعاون المالي، بالإضافة إلى الجهود الدولية، وكذلك تقوية آليات التعاون بين دول الجنوب درءاً للأزمات والفقر في ضوء الدمج الاجتماعي وتخفيض الفقر.

٤٦ - التأكيد على استحداث نظام مالي دولي جديد و الحاجة لقيام المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة بدور تجاه تداعيات الأزمة المالية العالمية لدعم الدول النامية، خاصة الفقيرة منها، لتمكينها من مواجهة تأثير الأزمة على اقتصادياتها، واحترام سيادتها السياسية واستقلالها الاقتصادي.

٤٧ - التأكيد مجدداً، في هذا الصدد، على أهمية عقد مؤتمر دولي في أقرب فرصة في إطار الأمم المتحدة لمناقشة الأزمة المالية الدولية وحلولها وفقاً لما تم الاتفاق عليه في قمة الدوحة حول التمويل من أجل التنمية وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤٨ - إدراك المخاطر التي قد تتمخض عن عدم إكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي تهدد توسع صادرات الدول النامية والدول المتحولة، وتسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، والتأكيد على استكمال جولة الدوحة بشكل ناجح ومبكر ويخدم التوجهات الإنمائية والتي تتضمن فتح الأسواق بشكل عادل، ومتوازن، ومتساو. بالإضافة إلى جعل البعد التنموي هدفاً أساسياً، مع إيلاء أهمية خاصة للقطاعات التي تتوفر فيها ميزة تنافسية سواء فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية أو غير الزراعية في ضوء الأزمة المالية العالمية.

٤٩ - اعتبار أنه من المناسب الإشارة إلى أن إيجاد نشاط تجاري بارز بين الإقليمين فيما يتعلق بالسلع الزراعية والصناعية والتعاون التقني المتزايد في مختلف المجالات من شأنه أن يتيح استخدام أساليب جديدة لإضافة قيمة للمنتجات المتبادلة بين كلا الإقليمين.

٥٠ - الترحيب بالزيادة الكبيرة في التجارة بين الإقليمين منذ انعقاد القمة الأولى للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، والتأكيد على أنه لا تزال هناك فرص لم تكتشف بعد من شأنها أن تسمح بنمو وتنوع التجارة فيما بين الإقليمين.

٥١ - الترحيب بالمبادرات الهادفة إلى الانتهاء من عقد اتفاقيات تجارية بين دول أمريكا الجنوبية والدول العربية. وفي هذا الصدد، الإحاطة علماً بارتياح لبدء مفاوضات تجارية بين السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) ومصر، والأردن، والمغرب عام ٢٠٠٨. والترحيب كذلك باستئناف المفاوضات بين الميركوسور ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف خلق منطقة تجارة حرة، باعتبار أن هذه المبادرات تساهم بشكل ملحوظ في تعزيز العلاقات العربية - الأمريكية الجنوبية.

٥٢ - الترحيب بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر المتابعة الدولي للتمويل من أجل التنمية الذي انعقد باستضافة من دولة قطر خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لمتابعة ما تم تنفيذه من توافق مونتيري.

٥٣ - دعم سياسات تنمية المبادلات التجارية والشراكة بين الإقليمين من خلال تقوية نظام الأفضليات التجارية بين الدول النامية.

٥٤ - الإعراب عن دعمهم المشترك لانضمام جميع الدول المشاركة في هذه القمة، والتي طلبت الانضمام، إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك على نحو مرضي، وفي أقرب وقت وفقاً لقوانين المنظمة. وكذلك دعم طلبات المنظمات الإقليمية في منطقتيهما، للحصول على صفة المراقب في أجهزة منظمة التجارة العالمية، وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في منظمة التجارة العالمية.

٥٥ - الإعراب عن الالتزام بتكثيف تنسيق مواقفنا في المحافل الاقتصادية والتجارية، وذلك لمناقشة القضايا المشتركة طبقاً للأهداف الواردة في هذا الإعلان. وفي هذا الصدد، التأكيد مجدداً على التزامنا بتقوية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، من أجل العمل على وضع جدول أعمال دولي طموح و واسع النطاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ القرارات ذات الصلة التي تم تبنيها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

٥٦ - التأكيد على أهمية ضمان موارد مالية مستقرة ومستمرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجالات البنية الأساسية والقضاء على الفقر والجوع، والتشديد على نحو خاص على الحاجة إلى أن تعي المؤسسات المالية متعددة الأطراف أن الإنفاق العام في المجال الاجتماعي لإنشاء رأس مال بشري ومشروعات البنية التحتية يجب أن يتم التعامل بشأنه على أنه استثمارات عامة.

٥٧ - النظر بارتياح إلى النتائج الايجابية التي توصل إليها الملتقى الثاني لأصحاب الأعمال العرب والأمريكيين الجنوبيين، والذي عُقد في الدوحة خلال الفترة من ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، والذي يهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمار.

٥٨ - الترحيب والإشادة بمبادرة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بشأن الطاقة من أجل الفقراء والتي أطلقها خلال اجتماع أوبك للطاقة بجدة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والهادف إلى تمكين الدول النامية من مواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة.

٥٩ - إدراك الجهود والمبادرات في مجال الطاقة في أمريكا الجنوبية والتي تهدف إلى تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، ومن أهمها مبادرة بتروسور (PETROSUR) ومبادرة بتروكاربي (PETROCARIBE) واللذان تدعمهما فترويلا.

٦٠ - تهنئة البرازيل على النجاح الذي حققه المؤتمر الدولي حول الوقود الحيوي بعنوان "الوقود الحيوي كقوة قائمة للتنمية المستدامة" الذي انعقد في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والذي وفر مناقشة مفتوحة وقيمة حول القضايا المتعلقة بالوقود الحيوي مثل الاستدامة وأمن الطاقة و التغير المناخي والابتكار والسوق الدولية.

٦١ - تبادل المعلومات حول الإجراءات والخبرات والسياسات للاستخدام الأمثل للطاقة والتي يمكن أن تساهم ليس فقط في زيادة كفاءة الطاقة، بل أيضاً في الإنتاج المستدام للطاقة بشكل عام، إن تلك المبادرات يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تطوير ونشر التكنولوجيا قليلة التكلفة والتي يمكن تطبيقها بفعالية في الدول النامية.

٦٢ - الالتزام بتعزيز بناء آليات للتعاون وتبادل المعلومات في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والمصادر الأخرى للطاقة، بما في ذلك تبادل الخبرة التقنية، ونقل التكنولوجيا، وتدريب الموارد البشرية.

٦٣ - الترحيب بمقترح دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبو ظبي.

٦٤ - الإعراب عن الارتياح للخطوات العملية التي اتخذها المجلس الوزاري العربي للسياحة نحو إعداد مذكرة تفاهم بين جامعة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لتنشيط حركة السياحة والاستثمار السياحي بين الإقليمين في هذا المجال، والتركيز على دور القطاع الخاص.

٦٥ - زيادة الجهود نحو نشر البيانات المحدثة بشكل منهجي في الإقليمين، فيما يخص فرص التجارة والاستثمار والسياحة من خلال إقامة معارض شبه دائمة، وعقد اتفاقيات للتعاون بين الوكالات المسؤولة عن ترويج الصادرات والاستثمار، وتأسيس أو دعم البعثات من قبل أصحاب المشروعات وتنظيم ندوات مشتركة، والإعراب عن الاهتمام بتبادل المعارف والتجارب التي تسهم في تنمية الخبرات القائمة حالياً في مؤسسات الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

٦٦ - اعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتيح فرصة للتغلب على معوقات التقدم، وأن تطبيقها سيكون له آثار اجتماعية عالية. واعتبارها أدوات لا غنى عنها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبذل جهود إضافية نحو تحقيق التنسيق في المحافل الدولية.

٦٧ - تعزيز التعاون بين مؤسسات الإقليمين في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بهدف تقوية بنيتها التحتية كأحد السبل لتعزيز التعاون جنوب - جنوب في مجال المعلومات والحد من المساواة والاختلالات في هذا المجال.

٦٨ - التأكيد مجدداً على أن استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية هو حق أصيل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تطبيق هذا الحق بصورة تمييزية أو انتقائية، وخاصة تجاه الدول الأطراف بالمعاهدة، سوف يؤثر على مصداقيتها. مع التأكيد مجدداً على أهمية التعاون في هذا المجال ودعم البحوث الاقتصادية والفنية، وتكثيف تبادل الخبراء بين مراكز البحوث في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

٦٩ - التأكيد مجدداً على التزامنا ببناء مجتمع معلوماتي شامل موجه للتنمية، وفقاً لما جاء في إعلان المبادئ وفي خطة عمل مرحلة تونس ٢٠٠٥ لمؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات

والتأكيد على أهمية التعاون بين دول المجموعتين في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وتقليص الفجوة الرقمية.

٧٠ - تبادل المعلومات والوثائق ويشمل ذلك المعلومات عن تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والمعلومات الأساسية والإحصائيات عن عدد براءات الاختراع، وحالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وذلك تعزيزاً لدور الجامعة العربية ودول أمريكا الجنوبية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، التأكيد على أهمية تبادل المعلومات والتعاون في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فضلاً عن توفير السبل والتدابير من أجل الالتزام بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة طبقاً للقوانين الوطنية لكل بلد والاتفاقيات الدولية ذات الصلة الموقعة عليها.

٧١ - تعزيز التعاون فيما بين مكاتب الملكية الفكرية وتعزيز الأنشطة من أجل تبادل الخبرات في إدارة حقوق الملكية الفكرية، التأكيد مجدداً على التزامنا بالتنفيذ الكامل للاختصاص الوارد في الفقرة ١٩ من مدونة تنمية الدوحة، فيما يتعلق بفحص العلاقة بين اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) واتفاقية التنوع البيولوجي، وحماية المعارف التقليدية والأدب الشعبي.

٧٢ - تنظيم وعقد المؤتمرات المشتركة والندوات والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية في مختلف موضوعات الملكية الفكرية.

٧٣ - التأكيد مجدداً على أهمية النظم المتوازنة للملكية الفكرية والترحيب باعتماد المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام ٢٠٠٧ لخمسة وأربعين توصية لتعزيز مجال التنمية في المنظمة، واعتماد منظمة الصحة العالمية للإستراتيجية وخطة العمل العالميتين عن الصحة العامة، والابتكار والملكية الفكرية عام ٢٠٠٨، والتأكيد مجدداً على التزامنا بتنفيذ أهداف حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة الواردة في إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية.

٧٤ - التأكيد على أهمية ضرورة تحويل الديون والفوائد المترتبة على الدول النامية تجاه الدول المتقدمة وتجاه المؤسسات التمويلية الدولية، إلى استثمارات في مجال التنمية المستدامة.

٧٥ - الإقرار بأهمية مشاركة الدول القادرة والمؤسسات التمويلية بالإقليمين في مجال تمويل مشاريع التنمية المستدامة، وبخاصة تشجيع مؤسسات القروض الصغرى لتمويل المشاريع المحلية الصغرى والمدررة للدخل نظراً لمساهمتها في حماية البيئة وتخفيف الضغوط على الموارد الطبيعية والتأكيد على أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص من الإقليمين في هذه الجهود.

التعاون في مجال البيئة والتنمية المستدامة:

٧٦ - النظر، بارتياح، إلى النتائج التي توصل إليها الاجتماع المشترك للوزراء المسؤولين عن شئون البيئة، في نيروبي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وللوزراء المسؤولين عن الموارد المائية ومكافحة التصحر، في الرياض ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. والإعراب عن الارتياح لقوة الدفع الراهنة للتعاون بين الإقليميين في هذه المجالات وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير إضافية لاستكمال تنفيذ جداول الأعمال الواردة في "البيان المشترك للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية عن البيئة" و "بيان الرياض عن الموارد المائية ومكافحة التصحر".

٧٧ - التأكيد على الهدف المشترك بأن يقوم الإقليمان بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة والموافقة على تعزيز التعاون في النهوض بالمعرفة والتقنيات والممارسات التقليدية في مجال مكافحة التصحر والجفاف، وكذلك في تنفيذ المشروعات المتعلقة باستخدام وتحسين نوعية التربة والمياه، وإزالة ملوحة المياه، والحفاظ على النظم البيئية، والحميات الطبيعية، والنهوض بالسياحة البيئية، وإدارة موارد المياه للري و/أو تحسين نظم الري.

٧٨ - الإقرار بتعزيز تبادل الخبرة في إمداد المجتمعات الريفية بمياه الشرب، وتحسين نوعية مياه الشرب في المناطق الحضرية الهامشية، ومعالجة الصرف الصحي وتطبيق التكنولوجيا في مجال استخلاص المياه الجوفية.

٧٩ - التأكيد على الحاجة إلى قيام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها بشأن تمويل التنمية، ونقل التكنولوجيا وتوسيع وصول الصادرات من الدول النامية إلى الأسواق، ولا سيما تلك الواردة في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والصكوك الدولية الأخرى، بطريقة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي.

٨٠ - الاعتراف بأن استراتيجيات وتدابير مكافحة الكوارث والحد من المخاطر تشكل عناصر هامة للتكيف مع تغير المناخ، والاتفاق على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتكيف المعرفي.

٨١ - تعزيز التعاون والروابط بين المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في دول الإقليميين بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وخفض التلوث.

٨٢ - تعزيز التعاون والتنسيق لوقف الاتجار غير المشروع في الكيماويات والنفائات الخطرة وإدراك أهمية التصديق على قرار الحظر الخاص باتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفائات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وذلك للإسراع في دخوله حيز النفاذ.

٨٣ - الإقرار بأهمية تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون العلمي والبحثي والتكنولوجي بين الإقليميين لتطوير التقنيات والنظم الزراعية لرفع الإنتاجية والإنتاج وذلك لتحقيق الأمن الغذائي في دول الإقليميين، وتشجيع الاستثمار في الزراعة في دول الإقليميين الغنية في مصادر المياه، ودعوة الدول المتقدمة لتوسيع الفرص لوصول صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية كمساهمة في جهود التنمية وبلوغ أهداف الألفية التي أقرها المجتمع الدولي.

٨٤ - الإقرار أيضاً بالحاجة الملحة لتنسيق السياسات التي تكفل الأمن الغذائي والحق في الغذاء لكل السكان، وكذلك توفير الغذاء بصورة مستمرة ومستقرة وفي الأوقات المناسبة وكذلك تعزيز التعاون في التنمية الريفية لرفع الإنتاجية في إنتاج الغذاء.

٨٥ - الإقرار كذلك بأهمية تعزيز التعاون وتطوير التقنيات لمواجهة التحديات و تنمية الفرص التي تطرحها مصادر الطاقة المتجددة بما يتفق وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في دول الإقليميين.

٨٦ - التأكيد على التزامنا بالمشاركة في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف من الأطراف، بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والتذكير، في هذا الصدد، بأن التنمية الاقتصادية أمر جوهري لاتخاذ تدابير لمواجهة تغير المناخ وأن الكفاح للقضاء على الفقر يمثل أولوية قصوى للدول النامية.

٨٧ - دعوة الدول المتقدمة للاستجابة للتحديات التي يفرضها تغير المناخ وأن توفر دعماً قوياً لآليات بروتوكول كيوتو.

٨٨ - دعوة الدول المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها في الجهود الدولية للتصدي لتغير المناخ، وذلك بما يتفق ومسئولياتها التاريخية، وأن تعتمد أهدافاً جديدة طموحة لتقليل انبعاثاتها من الغازات الدفيئة لفترة الالتزام الثانية من بروتوكول كيوتو. كما ينبغي لهذه الالتزامات أن تتضمن تقديم دعم مالي وتكنولوجي جديد وإضافي للجهود في الدول النامية بطريقة قابلة للقياس والتقدير والتحقق منها.

٨٩ - حث المجتمع الدولي لدعم الدول النامية من خلال الآليات المالية الدولية، في جهودها للحفاظ على غاباتها وإدارتها على أساس مستدام.

٩٠ - التذكير بأن التعامل مع الآثار المحتملة لتغير المناخ يتطلب عملاً وتضامناً دوليين في إطار التنمية المستدامة، استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف من الأطراف. وإدراك الاحتياجات المحددة للدول النامية ومشاغليها الناشئة عن التأثيرات الضارة لتغير المناخ وأثر تنفيذ تدابير مواجهتها مع مراعاة المادة ٨-٤ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

التعاون في المجال العلمي والتقني والتعليمي:

٩١ - التأكيد على أهمية تطوير التعاون العلمي والتقني والبحثي خاصة من أجل تقوية التعاون بين الإقليميين في مجالات التعليم العالي والتكنولوجيا والبحث العلمي عامة، مع التأكيد على الأبحاث التطبيقية التي تهدف إلى حل مشاكل التنمية الملحة (برامج تبادل الطلبة، التدريب، منح الدراسات والأبحاث) وبصفة خاصة تبادل الخبرات في مجال تقييم وتنمية الموارد المائية، وترشيد استخدامها وتحسين ورفع كفاءة استخدام المياه وخاصة في الري.

٩٢ - التأكيد مجدداً على أهمية دعم التعاون بين المراكز العلمية والبحثية في الإقليميين من أجل تطوير تقنيات منخفضة الكلفة لتحلية المياه بما يمكن من التوسع في استخدامها للأغراض الإنمائية بما في ذلك الزراعة.

٩٣ - الاتفاق على أهمية تطوير وتعزيز التعاون بالاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في المجالات المرتبطة بالتغيرات المناخية كتطوير وإعداد النماذج الخاصة بدراسات المناخ على مستوى النظم الزراعية وإنشاء وتطوير نظم الإنذار المبكر في مراقبة التصحر والجفاف والتنبؤ على مستوى النظم البيئية والدول والمواقع، والتغير في استعمالات الأراضي.

٩٤ - التأكيد على أهمية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة التصحر وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة وفي تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة التصحر.

٩٥ - التأكيد على أن التعاون جنوب - جنوب في العلوم والتكنولوجيا يشكل سياسة للتعاون يتعين على الدول أن تنفذها لمواجهة تحدي تعميق التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا.

٩٦ - التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تلقي الدول متوسطة الدخل لموارد مالية من الدول المتقدمة، فضلاً عن التفكير في مشاركتها في تعاون ثلاثي.

٩٧ - الترحيب بما طرأ من تحسن في التعاون العلمي والتكنولوجي في مجالات الاهتمام ذات الأولوية لكلا الإقليميين وحث الدول على مواصلة تقديم اقتراحات من أجل القيام بأعمال مشتركة.

٩٨ - تبادل المعلومات التعليمية بين دول الإقليميين عبر شبكة الانترنت والمراسلات ومن خلال الاستفادة من الموقع الإلكتروني للجنة التعاون العلمي والتكنولوجي www.aspa_science.org، وذلك لزيادة المعرفة بتجارب هذه الدول فيما يتعلق بالمفاهيم الحديثة لرعاية المعلمين والبرامج التدريبية في مجال التنمية المهنية ورفع الكفاءة الإنتاجية،

وتقويم الأداء الوظيفي للمعلمين، والمناهج والاستراتيجيات الحديثة لطرق التعليم والتعلم، وتوظيف التقنية في كليهما.

٩٩ - تبادل الخبرات فيما يتعلق بتكنولوجيا التعليم وذلك من خلال الزيارات الميدانية المتبادلة بين خبراء دول الإقليمين للمراكز والمؤسسات المهتمة بتصميم وإنتاج تقنية التعليم، وكذلك إرسال متخصصي تكنولوجيا التعليم إلى دول أمريكا الجنوبية للمشاركة في الدورات التدريبية وزيارة المعارض التي تعرض التجارب العلمية في مجال تقنية التعليم وذلك بغرض تعزيز المعرفة بتجربة دول أمريكا الجنوبية في طرق توظيف تكنولوجيا التعليم والاتصال. أنشاء لجنة بحوث مشتركة بين الإقليمين لوضع الأطر المناسبة لاستخدام وتوظيف تكنولوجيا التعليم.

١٠٠ - تبادل الخبرات أيضاً في مجال المكتبات المدرسية ومراكز مصادر التعلم وإنشاء معاهد دراسات تربوية وتقنية مشتركة من أجل تطوير العملية التعليمية وخصوصاً في مجال تقنيات التعليم، وتكوين لجان مشتركة للتعاون التربوي من خلال الزيارات الميدانية والإطلاع عن كثب على التجارب التربوية في كل الدول ذات الصلة، وتأسيس شبكة تربوية وعلمية تهتم بتقنيات التعليم، وتنظيم ورش عمل لإرساء المفاهيم التربوية الحديثة في مجال تقنيات التعليم، وتأسيس مركز للتعلم عن بعد بين دول الإقليمين.

١٠١ - عقد ندوات ودورات ومؤتمرات تربوية مشتركة لتبادل الخبرة في قطاع التربية بصورة عامة وفي مجال الإشراف التربوي بصورة خاصة، تبادل المطبوعات والمجلدات والنشرات والدوريات والرسائل العلمية والأبحاث التربوية في مجالي التقويم والإشراف التربوي.

١٠٢ - التعاون في إجراء دراسات ميدانية مشتركة لإثراء المجال التربوي والتعليمي بالإبداعات الجديدة ذات الصلة خاصة تلك المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية والبحثية، ومناقشة عدد من القضايا التربوية الهامة على سبيل المثال: الجودة الشاملة، استراتيجيات التعليم والتعلم، العلاقة بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، لا بد من تشجيع استخدام والاستفادة من البرمجيات المجانية والمتاحة وكذلك الأدوات المساعدة وفقاً لسياسات كل دولة.

١٠٣ - التعاون كذلك في مجال الأنشطة اللاصفية والخدماتية والتوجيهية للحصول على معلومات عن التربية البدنية والبرامج الرياضية والإبداعية في مدارس دول أمريكا الجنوبية، والوقوف على كل ما هو جديد في مجال الرياضة المدرسية، وتنسيق العمل في مجال الدورات لقادة الكشافة والمرشدين، وتبادل الخبرات والوفود في هذه المجالات.

- ١٠٤ - تنفيذ مشاريع وبرامج مشتركة لرعاية الموهوبين والمبدعين من الشباب وتبادل الأدبيات والمعلومات والبرامج التدريبية المتطورة في هذا المجال.
- ١٠٥ - الترويج لزيادة حركة الطلاب من إقليم إلى آخر على مستوى الطلاب الجامعيين وفوق الجامعيين باعتباره وسيلة للتعاون في التنمية الاقتصادية للإقليم الآخر من خلال تدريب الموارد البشرية على المستوى الجامعي.
- ١٠٦ - الاتفاق على القيام بأعمال موجهة إلى وضع وتنفيذ برنامج للتعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين الإقليمين من أجل تبادل الموهبة والتدريب، بهدف توثيق الروابط بين الجماعات العلمية من خلال تطوير مشروعات لفرق بحثية تعمل على حفز نقل التكنولوجيا.
- ١٠٧ - العمل على تبادل الخبرات الفنية من الإقليمين عن طريق وضع برامج خاصة للطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم، والطلاب الذين يعانون من إعاقة بصرية وسمعية وعقلية.
- ١٠٨ - الترحيب بمقتراح عقد اجتماع لوزراء التعليم في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية من أجل تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بسياسيات التعليم التي تطبقها دول الإقليمين.

التعاون في المجال الاجتماعي:

- ١٠٩ - النظر بارتياح إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذت في الاجتماع الأول للوزراء المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية (القاهرة ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧) لتطوير جدول أعمال مشترك للعمل على استئصال الفقر المدقع ومكافحة الجوع، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتنشيط مستويات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية، وتمويل التنمية والتعاون بين الإقليمين في المجالات الاجتماعية والإنمائية.
- ١١٠ - الملاحظة بارتياح بالغ، في هذا الصدد، دعوة البرازيل لاستضافة الاجتماع الثاني للوزراء المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية المزمع عقده في برازيليا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.
- ١١١ - الإدراك بضرورة خلق بيئة مواتية لتنفيذ برامج التنمية وتطوير السياسات الاجتماعية، لاستيعاب ضرورة الاندماج الثقافي وفقاً لمواثيق دول الإقليمين والمواثيق الدولية، وخاصة الإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية، و جدول الأعمال للقرن الحادي والعشرين، وقرارات القمة العالمية للتنمية، وإعلان الدوحة لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الأمم المتحدة الخاص بالحقوق في التنمية، وكافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والأخذ في الاعتبار أن العولمة لم تعد قادرة في ذاتها، لإحداث التغيير الاجتماعي

الضروري لإنهاء مظاهر الفقر المدقع والجوع في مجتمعاتنا، وأن الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بإمكانها الوفاء بالالتزامات ومواجهة التحديات للوصول إلى غايات التنمية الاجتماعية الشاملة وتحقيق أهدافها والاستفادة من خبرات دول الإقليم.

١١٢ - العمل على تفعيل الإستراتيجيات الوطنية في دول الإقليم لخفض الفقر، من خلال إثراء منظومة مؤشرات الفقر المستخدمة، بتضمين المؤشرات الخاصة بالحرمان والفقر البشري والإقصاء الاجتماعي إلى جانب المؤشرات النقدية. ووضع السياسات اللازمة التي تكفل تحقيق نمو اقتصادي منحا للفقراء، من خلال الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار في دول المجموعتين، والبرامج والسياسات السائدة ذات الأولويات الواضحة التي تتضمن استراتيجيات لخفض الفقر، وأن تشمل هذه الاستراتيجيات نظاماً وطنياً للمساعدات، تهدف إلى تقديم الدعم المالي المباشر إلى الفقراء والأشد عوزاً وغير القادرين على العمل، و بالتوازي مع سياسات الإقراض الصغير والتمويل لتأسيس مشاريع مدرة للدخل لمساعدة الأسر الفقيرة، وإيلاء أهمية خاصة لمتابعة تنفيذ تلك البرامج والسياسات.

١١٣ - تعزيز مشاركة جميع الأطياف الاجتماعية سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبما يتوافق مع التشريعات الوطنية، بغية المساهمة في عملية التنمية المتكاملة وخفض نسبة الفقر.

١١٤ - التأكيد مجدداً على التزام دول المجموعتين بتبني الأهداف الإنمائية للألفية بصورة واضحة، وإدراج النشاطات المتعلقة بهذه الأهداف ومتطلباتها واحتياجاتها في الخطط السنوية للمؤسسات القطاعية التي تتناول الأهداف على أن تكون جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً تكاملها على صعيد النشاطات الإقليمية واتفاق دول الإقليمين على الحاجة إلى ربط تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية MDGs بأهداف المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالتنمية البشرية، في إطار متسق يعزز التزام دول الإقليمين بهذه الأهداف، ويدعم آليات متابعتها وتقديمها على المستويات الوطنية والإقليمية.

١١٥ - العمل على تطوير المعارف في مختلف المجالات لتمكين دول المجموعتين من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك الالتزامات الدولية الخاصة بالمجالات الاجتماعية، وتشمل هذه المجالات، مصادر الدخل وقدرة الشراء الفعلية وسوق العمل وهشاشته والتباينات الجهوية والإقليمي والحماية الاجتماعية. وأن تعتمد سياسات خفض الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية على روافع أكثر صلابة وعلى معايير جديدة.

١١٦ - اعتبار أنه من المناسب توحيد الجهود من أجل تبادل الخبرة في موضوعات مثل الضمان الاجتماعي والتفتيش وظروف العمل والبيئة وتوظيف الخدمة العامة في مجال العمل الاجتماعي، وكل ذلك على أساس من التضامن والتبادل والتكامل فيما بين الشعوب.

١١٧ - تأييد وتثمين مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية الداعية إلى وضع سنة ٢٠١٠ تحت شعار السنة الدولية للشباب وإلى عقد "مؤتمر عالمي للشباب" برعاية منظمة الأمم المتحدة.

١١٨ - تشجيع عملية تقييم وتفعيل البرامج المقترحة لمواجهة مشكلة المخدرات والجرائم المرتبطة بها باعتبارها مشكلة عالمية، وإبراز الدور الرئيسي للتعاون الدولي في محاربة هذه الآفة مع دراسة المقترحات ذات العلاقة بهذا البند لتضمينها في المناهج الدراسية.

آليات المتابعة:

١١٩ - هيكل القمة العربية الأمريكية الجنوبية:

اقترح إنشاء هيكل تنظيمي لقمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية من أجل جعله أكثر ديناميّة. وذلك على النحو التالي:

(أ) (المستوى الأعلى) القمة المكونة من رؤساء الدول والحكومات وتجتمع كل ثلاث سنوات.

(ب) (المستوى الثاني) مجلس وزراء الخارجية، ويجتمع كل سنتين.

(ج) (المستوى الثالث) مجلس كبار المسؤولين في وزارات الخارجية، ويشكل من المنسقين الوطنيين للدول (نقاط الاتصال الوطنية) ويجتمع كل ستة أشهر.

(د) (المستوى الرابع - ١) اللجان القطاعية المكونة من الخبراء في كل المجالات (نقاط الاتصال القطاعية) وتجتمع على الأقل مرتين في السنة.

(هـ) (المستوى الرابع - ٢) مجموعة التنسيق التنفيذي وتتكون من، رئاسة القمة العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية كممثلين عن الدول العربية، ورئاسة اتحاد دول أمريكا الجنوبية والبرازيل (ستتضم البرازيل مؤقتاً إلى هذه اللجنة إلى أن تتم هيكلة الأمانة العامة لاتحاد دول أمريكا الجنوبية) كممثلين عن دول أمريكا الجنوبية، وتجتمع هذه المجموعة مرتين في السنة.

١٢٠ - والترحيب بشدة بمبادرة جمهورية بيرو لاستضافة القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في ليما خلال النصف الأول من عام ٢٠١١.

١٢١ - الاجتماعات القادمة:

- ستعقد القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مدينة ليما بجمهورية بيرو في النصف الأول من عام ٢٠١١.
 - انعقاد اجتماع وزراء الخارجية القادم في إحدى الدول العربية سيتم، تحديد الموعد خلال عام ٢٠١١.
 - انعقاد الاجتماعات الوزارية القطاعية سيتم تحديدها بالتنسيق بين الإقليمين.
 - انعقاد الاجتماع السادس لكبار المسؤولين في وزارات خارجية الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في إحدى دول أمريكا الجنوبية، سيتم تحديد الموعد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.
-